الخوف ينهك الريال

رفع الرسوم.. البديل الممكن تقبُّله

■ اتخذت الحكومة مؤخراً عدداً من الإجراءات للتخفيف من الأضرار على الاقتصاد الوطني، حيث أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي منع استيراد أية سلعة من غير بلد المنشأ.
كما أقر فرض رسوم إضافية على (٧١) سلعة مستوردة بنسبة تتراوح ما بين ٥-١٥٪..
«الميثاق» ناقشت أبعاد هذا القرار من وجهة نظر اقتصاديين، وأبعاده بالنسبة للاقتصاد الوطني وآثاره على المواطن، والأهداف المرجوة منه.. التفاصيل في سياق الاستطلاع التالي:

استطلاع/ فيصل الحزمي

□ في البداية وصف الدكتور سيف العسلي هذا الإجراء بأنه قرار مستعجل وغير متوافق ولم يحظ بالدراسة الكاملة لتحليل آثاره الإيجابية والسلبية على الاقتصاد والوطن.. وتوقع ألاّ يكون له أي أثر، إذ أنه لا فرق بين ان يتم الاستيراد من دولة المنشأ أو أية دولة اخرى لأن العملية كلها تتم بالعملة الصعبة.. كما أن تحويل أو زيادة حصة مصافي عدن من النفط الخام لا معنى له لأنها لا تستطيع ان تعمل على تكرير النفط حتى النهاية، وما تقوم به هو نصف تكرير وتبيع النصف الآخر كسلعة بالدولار وتستورد النفط بنفس العملة، وبالتالي لا معنى أن يتم زيادة مخصصاتها لأنها لن تكون قادرة على تلبية الطلب المحلي إلاّ بكميات كبيرة جداً من النفط، وكذلك فإن عملية رفع الرسوم الجمركية سيكون له اثر ضار لأن الجمارك لا تستطيع أن تحدد الأسعار بدقة وسوف يلجأ المستوردون إلى تخفيض أسعار الفواتير بنفس نسبة الزيادة.. ولذلك أرى أن هذه السلسلة من السياسات التي اتخذت سوف تعمل على عدم الاستقرار والخوف بين المواطنين وسيترتب عليها تدهور قيمة الريال وزيادة في الأسعار كما أنها قد تؤدي إلى انخفاض مستوى الإيرادات الحالية.

وقال العسلي: كان يفترض إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتغيير وظيفة البنك المركزي بحيث يعمل على تشجيع البنوك التجارية لعملية الإقراض وبالتالي أخذ الودائع والاستثمار.

تقييم منطقي

□ من جانبه قال الدكتور عبدالسلام الأسودي - أمين عام مجلس رجال الأعمال اليمنيين: إن الإجراء كان لايحتاج إلى هذه الضجة، وكان المفروض أن تتخذ الحكومة إجراءاتها الوقائية التي تتطلبها المرحلة وتدرس أيضاً الآثار والانعكاسات وتتحاشى المؤثرات التي تعكس الصورة السلبية عن القرار وهذا ما حدث للأسف الشديد، فالمشكلة هي في طريقة الإعلان لقرار الحكومة الذي ضاعف الخوف لدى الناس والقطاع التجاري والشركات المحلية والخارجية المتعاملة مع اليمن.

واضاف: أما موضوع القرار الذي اتخذته الحكومة فتحكمه طبيعة المبررات والظروف الموجبة، وللأسف القرار جاء بكثير من السلع التي لاتشكل أثراً على ميزان المدفوعات، وكان لابد أن يدرس حجم الكلفة الحقيقية والفعلية لهذه السلع.. فإذا كانت تشكل نسبة كبيرة جداً من كلفة الواردات المؤثرة على استنزاف النقد الأجنبي، كان يجب ان تحدد التعرفة الجمركية كإجراء وقائي يقلص من استيراد تلك السلع ويوفر أيضاً تحفيزاً للمنتجات المحلية، وقال: لاشك ان القرار يحتاج إلى تقييم منطقي ومسئول، وقد يؤخذ على الحكومة أنها رفعت التعرفة الجمركية دون تعديل قانون التعرفة الجمركية.. لكن الحكومة اعتقد أنها استندت على قانون التجارة الخارجية الذي يسمح لوزارة الصناعة ان تتخذ إجراءات لتعرفة جمركية وقائية يتطلبها ظرف اقتصادي بحاجة إلى إجراءات من شأنها ان تشكل حلاً لبعض الاختلالات المتعلقة بالجانب الانتاجي ومعالجات مالية.

المعالجة اجمالاً لن تكون ذات جدوى مالم يتم اجراء معالجات تتعلق بالسياسة المالية والنقدية والتجارية تحقق إصلاحات هيكلية للاقتصاد الوطني برؤية قصيرة وطويلة المدى تمنع الانهيارات والاضطراب الاقتصادي.. فالمواطن يواجه مشكلة انعكاس التضخم في الأسعار وانخفاض قيمة العملة.

وبالتالي مسألة رفع نسبة بسيطة في الجمارك لايمثل المشكلة الحقيقية والفعلية فالهدف منه تقليص نسبة العجز، ومنعها من تغطية ذلك عبر الطبع المفتوح.

بدون الإعلان عنه

□ أما الدكتور محمد الميتمي- استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء- فتحدث عن هذا الموضوع قائلاً: لاشك ان قرار الحكومة جاء نتيجة للوضع الذي تعانيه العملة الوطنية من تآكل الاحتياطي النقدي والذي لايمكن ان يواجه في مثل هذه الظروف الطلب الشديد على الدولار، وبالتالي كان لابد على الحكومة اتخاذ إجراء سريع لتقليص الطلب على السلع المستوردة حفاظاً على عدم التدهور المستمر للعملة..

ولاشك ان الإجراءات المتتابعة من البنك المركزي لرفع الفائدة وقيام الحكومة بوضع قائمة سلع تحت الرقابة، ضاعف من الهلع المالي لدى المواطنين والخوف من ان يؤدي هذا إلى نقص في السلع الضرورية للاستهلاك المحلي، مما دفع بالمستهلكين إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وغيرها، ودفع المضاربين بالعملة إلى مزيد من المضاربة على العملة الأجنبية.

فمن وجهة النظر الاقتصادية البحتة القرار كان ضرورياً ،ولكن كان لابد أن يُدرس بشكل أكثر بحيث يراعي الجوانب النفسية المرتبطة بردود أفعال المستهلكين.

وفي تقديري كان ممكناً ان يتم هذا القرار بصورة مدروسة أكثر وبدون الإعلان عنه بهذا النحو في ظروف الهلع المالي.

من خلال الاحصاءات حددت السلع

□ إلى ذلك أكد الأخ طه الفسيل -مستشار وزارة الصناعة- أنه كان هناك مشكلة ولابد على الحكومة ان تعالجها وقد نظرت الحكومة إلى كافة الأبعاد قصيرة وطويلة المدى حول السياسات التي يمكن ان تتبعها للحد من عملية المضاربة وعلى اعتبار أنه أحد المتغيرات الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي.

وأشار الفسيل إلى أن الحكومة درست كافة البدائل المتاحة والممكنة بصورة كاملة ودرست احصاءات وبيانات التجارة الخارجية ووجدت أن الطلب على الاستيراد بشكل أحد المصادر الأساسية في الطلب على العملات الأجنبية، ومن خلال الاحصاءات حددت السلع الأكثر استيراداً، وفي الوقت نفسه وجود بدائل محلية لها.. على سبيل المثال المياه المعدنية ومشروبات الطاقة والعديد من الخضروات والفواكه، وبناءً على هذه البيانات تم اتخاذ القرار وفي الوقت نفسه جاء هذا القرار في إطار معالجات أخرى تساهم في تقليل استنزاف موارد النقد الأجنبي بما في ذلك المشتقات النفطية وتلك السلع التي لاتؤثر بشكل مباشر على المواطن.

ونوه إلى أن جميع الدول المتقدمة والنامية تتخذ مثل تلك الإجراءات في مثل هذه الأحوال، إضافة إلى أن الوضع في اليمن كان استثنائياً ولابد له من معالجة، مؤكداً أن هذا القرار سيسهم في الحد من استنزاف النقد الأجنبي وفي الوقت نفسه سيسهم في زيادة الإنتاج المحلي إذا ما تم الاستفادة منه.. ومع هذا وذاك فإن ارتفاع سعر الدولار كان سينعكس بشكل أو بآخر على أسعار السلع والمواد الغذائية.

مشيراً إلى ضرورة تنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تعمل على تشجيع الإنتاج المحلي وزيادة جودتها سواءً أكان ذلك في المنتجات الزراعية أو الصناعية أو السمكية، خاصة وأن ٩٣٪ من موارد النقد الأجنبي تأتي من الصادرات النفطية..

مبيناً أنه كان لابد أن تتخذ مثل تلك القرارات لتفادي ماهو أشد.□

د. الفسيل: القرار كان لابد منه لتفادي ما هو أشد

د. العسلي: لم يحظَ بالدراسة الكاملة

د. الميتمي: ضروري ولكنه ضاعف المضاربة بالعملة

الأسودي: الإجراء أحدث ضجيجاً وخوفاً في السوق

□ الفسيل

□ العسلي

□ الميتمي

المستهلك تشيد بمنع الاستيراد من غير بلد المنشأ

■ عبرت الجمعية اليمنية لحماية المستهلك، عن ارتياحها البالغ للقرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي الذي عقده في الثامن والعشرين من الشهر الماضي والقاضي بمنع الاستيراد لأية سلعة من غير بلد المنشأ.

وقالت في بيان صحفي: إن هذا القرار تحول نوعي في الإجراءات الحكومية لمنع فوضى الاستيراد التي أغرقت السوق بالسلع المخالفة للمواصفات القياسية والقواعد الفنية المعتمدة، واستشرت معها ظواهر الغش التجاري والتقليد والتهريب، وإدخال سلع منتهية الصلاحية.

كما عبرت الجمعية اليمنية لحماية المستهلك، عن قلقها العميق من الاستجابة السريعة وغير المقبولة للسوق، للتدهور القياسي في سعر الريال مقابل العملات الأجنبية.

وإذ تنوه الجمعية بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية لإيقاف هذا النزيف في قيمة العملة الوطنية، فإنها تطالب الحكومة، بضرورة تبني حزمة من الإجراءات الموازية والفعالة، لوقف الارتفاع المتصاعد في أسعار السلع الاستهلاكية خصوصاً وأن معدل الارتفاع المسجل في أسعار هذه السلع يؤشر إلى وقوع أكثر السلع التصاقاً بالاحتياجات الأساسية للمستهلكين ضحية هذا الارتفاع، وبنسب مقلقة تتراوح ما بين ١٠-٢٠٪.□

المؤتمر الخطأ وتصحيح الخطأ...!

أحمد غيلان

■ عندما يقول علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام إن المؤتمر أخطأ في ثقته بأحزاب اللقاء المشترك التي وقعت معه اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، فذلك مؤشر عافية سياسية أطلت على لسان رأس ورئيس التنظيم السياسي الذي كثيراً ما تطالعنا انتقاداته من قياداته وفي مقدمتها فخامة الرئيس.

- ومع الثقة الكبيرة ان خطأ المؤتمر في تلك الثقة لم يكن أول تجربة مريرة وغير موفقة مع أحزاب تعودت على تكرار نفسها وممارستها وسلوكياتها نكوصاً ونكوثاً وجحوداً ، ليس مع المؤتمر وحسب بل ومع الشعب والجماهير، إلا أن الخطأ الأكبر الذي يمكن أن يقترفه المؤتمر هو تكرار التجربة ، وذلك أمر حذّر منه الرئيس.

□ وسيكون من الخطأ ان ينتظر المؤتمر خطوة جديدة للآخرين حتى يبادر الى تنفيذ الإصلاحات السياسية والدستورية التي اقتنع ان الوطن بحاجة اليها في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

□ الوطن فيه مؤسسات دستورية يجب ان تعمل وفقاً للدستور والقانون وما تمنحه التشريعات القائمة من صلاحيات لإصلاح وتصحيح أي اختلال وتطوير النظام السياسي في كل جانب من الجوانب التي تحتاج الى تطوير لمواكبة التحولات الداخلية والخارجية.

□ والخطأ الذي يرتقي الى مصاف الجريمة التنظيمية ان يتجاهل المؤتمر برامجه التي أقرها وحاز بموجبها ثقة الجماهير ، وهي برامج تضمنت كثيراً من الإصلاحات السياسية التي يدور حولها كثير من الجدل والحوار وحتى التنظير والزيف.

□ المؤتمر التزم بتطوير النظام الرئاسي والانتخابي والبرلماني، ولدى المؤتمر ورئيسه مبادرات ذات صلة بهذا الشأن وشئون أخرى تتصل بتفعيل المنظمات الجماهيرية وتوسيع مشاركة المرأة ومكافحة الفساد ، وتطوير نظام الحكم المحلي ، والحد من المركزية و..و..و.. الخ.

□ والمؤتمر لديه اليوم أغلبية برلمانية وبيده الشرعية، وهو المعني بحماية الدستور والقانون ، وتطبيق العدالة ، ورعاية مصالح المواطنين.

□ كل هذا بيد المؤتمر وبإمكانه ، ومن خلفه إرادة جماهيرية وشرعية لاينتقص منها زيف الزائفين .. ولأنه كذلك فإن من الخطأ أن يتردد المؤتمر عن أداء ماهو واجب عليه ، وممارسة ماهو حق مشروع له وللجماهير التي منحته الثقة ووضعت مستقبلها وأحلامها ومصالحها بين يديه..□

لجنة برلمانية تطالب بالتعويض العادل للمتضررين من توسعة مطار تعز

■ أوصت اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي حقائق الشكوى المقدمة من المواطنين المطالبين بالتعويض للأراضي المطلوبة لتوسعة مطار تعز الدولي بإلزام الحكومة الإسراع في استكمال إجراءات التعويض اللازم للأراضي التي أخذت وستؤخذ على المواطنين لتوسعة مطار تعز بسعر الزمان والمكان، وسرعة تعويض من لم يتم تعويضه من أصحاب الأراضي السابقة التي حُجزت للمطار.

كما أوصت اللجنة -في تقريرها المرفوع لمجلس النواب- بإلزام الحكومة تحديد حرم المطار والمحافظة على أراضي الأوقاف إضافة الى مراعاة المواطنين الذين ستؤخذ أراضيهم ومنازلهم باستيعابهم في وظائف المطار ومرافقه.

الجدير بالذكر أن المساحة المطلوبة لتوسعة مطار تعز الدولي -(١٦٠) الف قصبة- لم تشمل حرم المطار، وما انجزته لجنة التعويضات حتى تاريخ زيارة اللجنة يمثل (٣٦٪) فقط من إجمالي المساحة المطلوبة.. هذا وكانت لجنة التعويضات برئاسة القاضي أحمد العقيدة قد أقرت عملية التعويضات لعموم أراضي المشروع من خلال ست فئات حددت فيه سعر القصبة الواحدة مقاس (١٢×١٢) ذراعاً لكل فئة على النحو التالي: الفئة (١)١٢٠ ألف، والفئة (٢) ٦٠ ألفاً والثالثة (٣٠,٠٠٠) ريال، والرابعة (١٥,٠٠٠) ريال، والخامسة والسادسة «أوقاف وأملاك دولة» (١٠,٠٠٠) ريال للقصبة في الأرض الزراعية، والنصف للمسقى»، حيث تم تعويض عدد من المواطنين بموجب وثائقهم المقدمة الى لجنة التعويضات، وقد صُرف أكثر من ثلاثمائة وأربعين مليوناً.□

شارع الصحافة

مقدماً..!!

تكافل

■ الإثنين ٢٩ مارس رحب مجلس نقابة الصحفيين في اجتماع استثنائي برئاسة النقيب ياسين المسعودي بالافراج عن الزميلين محمد المقالح وهشام باشراحيل، وطالب بالافراج عن بقية الزملاء.. كما طالب وزارة الإعلام بإنهاء منع طباعة صحيفة «حديث المدينة»..

ووافق مجلس نقابة الصحفيين على مقترح رئيس لجنة الخدمات أحمد الجبر بشأن الاستفادة من المنحة المالية المقدمة من شركة (MTN) لصالح تأسيس صندوق تكافل وشراء سيارة خاصة بالنقابة.. «لاتعليق».

● الثلاثاء ٣٠ مارس نظمت النقابة لقاءً مع عدد من رؤساء تحرير الصحف ومسئولي المواقع الاخبارية.. جرى خلاله مناقشة جملة من القضايا التي تشهدها الساحة الصحافية منها قضية الزملاء فؤاد راشد وعوض كشميم والكاتب صلاح السقلدي.. هذا غير اشكاليات الصحف الأهلية الموقوفة والمواقع الاخبارية المحجوبة.

ووفق بلاغ صحافي تلقاه مرصد «الميثاق» فقد أكد رؤساء التحرير على ضرورة المادة الصحافية المتعلقة بالحراك الصحافي، ومتابعة أداء النقابة، ومن أجل تعزيز التواصل وروح التضامن أقر الحاضرون عقد لقاءات دورية تجمع بين أعضاء مجلس النقابة ورؤساء التحرير ومراسلي الإعلام الخارجي.. متضامنين من غير تعزيز..!

حوادث طرق

● الأربعاء ٣١ مارس تعرض الصحفي توفيق الجند لحادث سير بطريق (صنعاء- الحديدة) أصيب على اثره إصابات متفرقة، كما أصيب في الحادث اثنان من أبنائه وصديق له.. سلامات.

ترهيب

ولم يخلُ الأسبوع الماضي من اعتداءات واطلاق نار على صحفيين حيث دانت النقابة ما تعرض له منزل الصحفي محمد سعيد الشرعبي من اطلاق نار من قبل مجهولين فجر الأربعاء الماضي، على خلفية قضايا نشر، وهو ما ثير مخاوف الوسط الصحافي من تكرار مأساة الشهيد الصحفي محمد الربوعي بحجة..

ندين الحادثة.. وفينك يا أمن تعزّ؟!

انتخابات

ولاتقتصر تقاسيم المشهد الصحافي على حوادث الطرق والاعتداءات فحسب، فمن المقرر أن تشهد الساحة الصحافية بعد غد الأربعاء الـ٧ من أبريل الجاري حراكاً ديمقراطياً بانتخابات فروع النقابة في محافظات عدن، تعز، حضرموت، الحديدة.. ونقل موقع «نيوزيمن» عن أمين عام النقابة مروان دماج قوله إنه سيتزامن مع الانتخابات طرح مشروع النظام الداخلي للنقابة ومشروع ميثاق الشرف لمناقشته من قبل الصحفيين المشاركين في الانتخابات.

مشيراً إلى استكمال مراجعة المشروعية من قبل اللجنة المكلفة من الجمعية العمومية.. تهانينا للفائزين

اعتداء

السبت (٣) أبريل الجاري طالبت نقابة الصحفيين النائب العام الدكتور عبدالله العلفي التوجيه لمن يلزم بالتحقيق في حادثة الاعتداء على الزميل الصحفي محمد الجعماني رئيس تحرير صحيفة «تفاصيل» والقبض على الجناة..

وكانت لجنة الحريات دانت ما تعرض له الزميل الجعماني من اعتداء وإطلاق نار أصابه في ساعده الأيسر من قبل مسلحين في شارع حدة بأمانة العاصمة الاثنين الماضي.

جديد

«أحداث اليوم».. أحدث مولود صحافي الكتروني يمني أعلن الأسبوع الماضي كموقع اخباري مستقل يرأس تحريره الزميل سامي عبدالدائم عبدالله، ويديره سعيد محمد هزاع الشرعبي.

ووفق بلاغ صحفي تلقاه مرصد «الميثاق» سوف تقدم «أحداث اليوم» تغطية اخبارية دقيقة للتطورات والمستجدات اليمنية، وسوف تتخذ الشفافية والحياد منطلقاً أساسياً في تعاطيها للمواضيع والأحداث بعيداً عن أي تحيز لأية جهة.. بكل شفافية نرحب بـ«أحداث اليوم» وأحدث مولود وعبر الرابط www.todayevents.net

المخاطر المصرفية في رسالة ماجستير

■ حصلت الباحثة ماريا محمد إبراهيم عبدالله- رئيسة قسم التسهيلات بـ(بنك التسليف التعاوني والزراعي) فرع المنصورة- على درجة الماجستير بامتياز مع مرتبة الشرف في رسالتها الموسومة بـ«المخاطر المصرفية ووسائل مواجهتها في الجمهورية اليمنية- «دراسة تطبيقية على بنك التسليف التعاوني والزراعي».. وذلك من كلية الاقتصاد- جامعة عدن.

منصور الكل

■ بمناسبة أربعينية فقيد الوطن اللواء منصور احمد سيف- عضو مجلس الشورى- صدر كتاب خاص تحت عنوان : «منصور.. الكل» وقد تضمن الكتاب الذي يأتي في ١٣٩ صفحة العديد من برقيات التعازي والكتابات التي تناولت سيرة حياة الفقيد الى جانب سيرته الذاتية والنضالية خلال مسيرته الحافلة بالعطاء في خدمة الوطن وقضاياه.

طالب بنقلها قبل تفاقم الكارثة

تقرير رسمي يكشف عن إنشاء محطة الصرف الصحي فوق الحوض المائي لمدينة إب

■ حذر تقرير برلماني من الوضع الكارثي الذي تسببه مخرجات محطة الصرف الصحي في محافظة إب وخصوصاً في وادي ميتم.

وكشف التقرير أن المحطة تقع في الحوض المائي الذي يغذي مياه مدينة إب والقرى المجاورة، وقد تبين أن الآبار التي على الوادي قد تلوثت، وأن إقدام المواطنين على سقي المزروعات من هذه المياه يعتبر أمراً خطيراً ومقلقاً، بالإضافة الى تفشي الأمراض التي أضرت بالمواطنين وبالثروة الحيوانية في المنطقة الملوثة بمياه الصرف الصحي، وهو الحال بالنسبة لوادي السحول بسبب افتقار الجزء الشمالي لمحافظة إب لخدمات الصرف الصحي، ما ينذر بآثار مدمرة على الإنسان والتربة والمياه..

وأوضح التقرير -الذي أعدته لجنة المياه والبيئة في مجلس النواب من خلال نزولها الميداني- أن حوض مدينة إب يفتقد للدراسات المائية والتقييمية، وأن المكتب الموجود لفرع الهيئة العامة للموارد المائية بمحافظة إب يقتصر عمله على منح تراخيص حفر الآبار، ويفتقر الى الكادر العلمي والإداري وانه لايزال يتبع محافظة تعز.

وأوصى التقرير البرلماني بضرورة انجاز مرحلة التوسعة الطارئة لمحطة معالجة مدينة إب وإلزام المؤسسة بسرعة إمداد السكان المتضررين في وادي ميتم بالمياه الصالحة للشرب، مع تكليف فرق للرش ومكافحة الحشرات الضارة وتوفير الرعاية الصحية المناسبة للسكان، مطالباً بإعادة النظر في الموقع الحالي لمحطة الصرف الصحي مع ربط الأجزاء المتبقية في المحافظة وتجنيب مصاب الأودية والأراضي الزراعية من التلوث. وشدد التقرير على ضرورة إيجاد حلول لمعالجة الخطر البيئي الذي يهدد المحافظة بسبب الانحسار والتراجع للغطاء النباتي الذي يميز مدينة إب، داعياً الهيئة العامة لحماية البيئة بسرعة إعلان المناطق المؤهلة كمحميات طبيعية ومنع زراعة القات في الأودية الزراعية المشهورة في المحافظة.

وأكد التقرير على أن محافظة إب بحاجة إلى مشاريع لحل مشكلة المياه أهمها مشاريع حصاد المياه في مديرية المشنة، وإعادة تأهيل شبكات المياه القديمة والمتهالكة والتي أصبحت مصدراً للتلوث واختلاط مياهها بمياه المجاري والصرف الصحي، بالإضافة الى خزانات لمياه الامطار لإيقاف الضخ الجائر من الاحواض المائية، وكذلك دعم وتشجيع الري الحديث.□